



# في ندوة مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التكامل المشترك بين مصر والسودان

- تشجيع المستثمر المصري للاستفادة من قانون الاستثمار الجديد في السودان والذي يتيح مزيداً من الإعفاءات الجمركية والضريبية.

- الإسراع في حل مشاكل البيروقراطية بين البلدين للإسراع في برامج التعاون الاقتصادي المشترك.

- الإسراع في توفير الطرق البرية الملائمة من البلدين لسهولة حركة انتقال السكان والسلع والخدمات المشتركة.

- عقد مزيد من اللقاءات العلمية والبحثية المشتركة من الخبراء في كل من البلدين للتعرف على امكانيات الاستثمار والتعاون الاقتصادي المشترك.

وبمناسبة بدء باكورة أعمال مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية يرجو الأستاذ الدكتور محمد جمال ماضى أبو العزائم المشرف على المركز وأستاذ الاقتصاد بالمركز القومي للبحوث السادة

الباحثين والعلماء في المجتمع العربي والإسلامي والذين لهم الخبرة في الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ارسال أبحاثهم ومقالاتهم إلى المركز بعنوان (الجمعية العالمية الإسلامية للصحة النفسية - جمهورية مصر العربية - القاهرة - مدينة نصر - ص.ب. ٨١٨٠) أو

على البريد الإلكتروني - ertmohamed azayem@hotmail.com

لاشك أن بدء أعمال مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية سوف يكون بإذن الله وسيلة فعالة للنهوض بالبحث العربي والإسلامي في هذا المجال.

ويستلزم ذلك النهوض بالبرامج والسياسات التي تنفذ لتحقيق التنمية الريفية في كل من البلدين. - توضح المؤشرات ارتفاع نسبة الأمية في كل من البلدين حيث تبلغ نسبة الأمية في السودان ٢٦٪ بينما تبلغ هذه النسبة في مصر ٢٩٪، مما يقتضى معه بذل مزيد من الجهود الحكومية والتطوعية للقضاء على الأمية في كل من مصر والسودان، وتمثل مشكلة الأمية عقبة رئيسية في قدرة كل من المجتمعين على توفير العمالة الفنية المدربة اللازمة للمشروعات الاستثمارية المشتركة.

- تعاني مصر والسودان من مشكلة البطالة والتي تبلغ نحو ١٧٪ في السودان بينما تبلغ في مصر ١٠,٦٪ ويعنى ذلك ضرورة تحفيز الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان.

- يتوافر لدى السودان مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة ولاشك أن الإسراع ببرامج التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان سوف يساهم في توفير الاحتياجات الغذائية للشعبيين وأيضاً للشعب العربي والإسلامي

**وأوصت الندوة بمايلي:**

- تفعيل الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان حيث يتوافر للسودان مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة ويتوافر لمصر الامكانيات الفنية والعلمية والاستثمارات التي تمكنها من استغلال هذه المساحات لتوفير الاحتياجات الغذائية المتزايدة لكل من الشعبين.

في إطار النشاط المستهدف لمركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بالجمعية العالمية الإسلامية للصحة النفسية، عقد المركز بالتعاون مع قسم الاقتصاد بالمركز القومي للبحوث ندوة عن التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/١٠/١٨ وعقدت الندوة تحت رعاية الأستاذ الدكتور هانى الناظر رئيس المركز القومي للبحوث وشارك في أعمال الندوة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد جويلى والأستاذ / بشير أحمد المستشار الاقتصادي بالسفارة السودانية. كما شارك في الندوة أيضاً عديد من الجهات والجمعيات غير الحكومية المعنية بالتكامل الاقتصادي العربي. وأوضحت بيانات الندوة أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان تشهد مزيداً من التقدم في الفترة الأخيرة حيث وصل حجم الاستثمار المصري في السودان إلى نحو ٢,٥ مليار دولار.

وتحتل مصر المركز السادس بين أهم الدول العربية المستثمرة في السودان كما تحتل المركز التاسع بين أهم دول العالم المستثمرة في السودان وهي على الترتيب: الصين - ماليزيا - السعودية - الإمارات - ليبيا - الكويت - إيطاليا - تركيا - وتركز معظم الاستثمارات في مجال الصناعة ثم الخدمات ثم الزراعة. ويأتى تنامي العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان في إطار قانون الاستثمار الجديد في السودان الذي يعطى مزيداً من التسهيلات والامتيازات الضريبية.

وتأتى أهمية التعاون الاقتصادي بين مصر والسودان في إطار الزيارة الكبيرة في عدد السكان في كلا البلدين حيث زاد عدد السكان في السودان بنسبة ٥٩٪ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ بينما زاد عدد السكان في مصر

بنسبة ٤٢٪ خلال نفس الفترة، ويبلغ عدد السكان في السودان نحو ٣٧,٢ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧ بينما يبلغ عدد السكان نحو ٧٣ مليون نسمة في مصر في نفس العام. ويشكل عدد السكان في مصر والسودان نحو ٣٤٪ من اجمالي عدد السكان في الدول العربية والبالغ نحو ٣٢٦ مليون نسمة. وتقتضى الزيادة الكبيرة في عدد السكان في كل من مصر والسودان سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بينهما لتوفير احتياجات السكان الغذائية وللعمل على إقامة مزيد من المشروعات الاستثمارية المشتركة لتوفير فرص العمل لأبناء المجتمع المصري والسوداني.